

## الإمارات العربية المتحدة

الجنول I	2019
عدد السكان، مليون	9.7
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	421.1
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار 43510.0	
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	108.4
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	77.8

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، والبيانات الرسمية.

ملاحظة:

(I) مؤشرات التنمية العالمية لعدد المتخفين بالمدارس (2017): متوسط العمر المتوقع (2018).

### سينكمش الاقتصاد الإماراتي في 2020 نتيجة تعطل

محركات النمو على خلفية الجهود المبذولة لاحتواء

جائحة فيروس كورونا، وتخفيضات الإنتاج النفطي

بموجب اتفاق "أوبك+" الذي توصلت إليه المنظمة

وحلفاؤها، وهبوط أسعار النفط، وتراجع الطلب العالمي

على النفط، وتعطل سلاسل الإمداد العالمية. وتواصل

الحكومة تقديم مساندة للتخفيف في إطار الاستجابة

لمكافحة الجائحة، فيما تسعى الشركات جاهدة للتعافي،

مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة المُجمّعة.

وتظل الآفاق المستقبلية للقطاعات غير الهيدروكربونية

تكتنفها الضبابية على المدى المتوسط، وتتوقف

على حدوث انتعاش في السياحة والتجارة في أعقاب

التعافي العالمي.

## التطورات الأخيرة

كان اقتصاد القطاعات غير الهيدروكربونية في الإمارات العربية المتحدة أخذاً في الضعف قبل الجائحة بالفعل، فيما كان يواجه ضعفاً مستمراً في معنويات مؤسسات الأعمال وتراجعا طال أمده في القطاع العقاري. وتقلص إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة 0.3% في الربع الأول من 2020، مع انكماش إجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 1.9% على أساس سنوي. وانخفض مؤشر مديري المشتريات إلى 49.1 في فبراير/شباط (ما دون 50 يشير إلى نمو سلبي) لأول مرة منذ الأزمة في 2009. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي الناتج المحلي لقطاع الهيدروكربونات بنسبة 3.3% مع انتهاء تخفيضات "أوبك+".

في أعقاب جائحة فيروس كورونا، طبقت السلطات إستراتيجية احتواء صارمة مع تدابير مشددة للعزل المنزلي، وأرجأت فعاليات كبرى مثل إكسبو 2020 دبي، وفرضت التباعد الاجتماعي، وتوسعت في إجراء اختبارات الإصابة بالفيروس. وأثرت هذه الإجراءات على السياحة، حيث انخفض عدد نزلاء الفنادق من السياح الدوليين في أبوظبي بنسبة 47% على أساس سنوي في مارس/آذار. وسجلت موانئ دبي العالمية، مشغل الموانئ المملوك للدولة، انخفاصاً بنسبة 6.8% في الشحن في جبل علي. وأثر تعطل سلاسل الإمداد تأثيراً كبيراً على القطاع غير النفطي في الإمارات باعتبارها مركزاً لوجستياً عالمياً. وشهد مؤشر مديري المشتريات انخفاصاً سريعاً إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند 44.1 في أبريل/نيسان 2020، ثم ارتفع إلى 50.8 في يوليو/تموز مع إعادة فتح الاقتصاد، لكنه انخفض مجدداً إلى ما دون 50 في أغسطس/آب، مما يدل على هشاشة الانتعاش.

وأعلنت السلطات اتخاذ تدابير على صعيد المالية العامة بلغت في مجموعها 26.5 مليار درهم (7.2 مليارات دولار، أو 1.8% من إجمالي الناتج المحلي)، حيث أقرت الحكومة الاتحادية تدابير بقيمة 16 مليار درهم (4.4 مليارات دولار)، وأطلقت دبي حزمة حوافز بقيمة 1.5 مليار درهم (0.4 مليار دولار) مساندة لمنشآت الأعمال بخفض التكاليف وتبسيط الإجراءات، مستهدفة قطاعات السياحة وبيع التجزئة والتجارة والخدمات اللوجستية، وأقرت أبوظبي حزمة بقيمة 9 مليارات درهم. وأعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن حزمة بقيمة 256 مليار درهم (70 مليار دولار) للمحافظة على السيولة المصرفية.

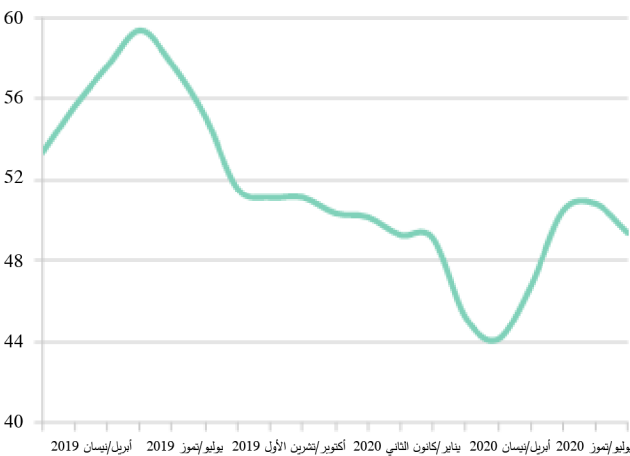
وتشير التقديرات إلى أن رصيد المالية العامة الكلي تحول إلى العجز بنسبة 1.1% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 حيث تذهب التقديرات إلى تواضع نمو الإيرادات مصحوباً بتدني أسعار النفط وتخفيضات الرسوم. وما زال النفاذ إلى الأسواق واسعاً، حيث أصدرت أبوظبي سندات بقيمة 7 مليارات دولار في أبريل/نيسان 2020، ثم أعادت فتح الإصدار لإضافة 3 مليارات دولار في مايو/أيار، فضلاً عن 5 مليارات دولار أخرى في أغسطس/آب. وباعت إمارة الشارقة صكوكاً بقيمة مليار دولار في يوليو/تموز، فيما باعت دبي صكوكاً وسندات بقيمة ملياري دولار في سبتمبر/أيلول على الرغم من ارتفاع ديون الشركات المرتبطة بالحكومة.

وعمد المصرف المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة الأساسية مرتين في مارس/آذار 2020، بإجمالي 125 نقطة أساس، في خضم الشواغل حيال جائحة فيروس كورونا. وعلى الرغم من محدودية نمو السيولة المحلية في 2019، ازدادت الودائع في الربع الأول من 2020 بنسبة 5.9% على أساس سنوي، مدفوعة بالشركات المرتبطة بالحكومة والقطاع الخاص. وازداد نمو الائتمان بنسبة 5.6% مدفوعاً بإقراض الشركات المرتبطة بالحكومة. وما زال التضخم سالباً، حيث وصل مؤشر أسعار المستهلكين عن الربع الثاني من 2020 إلى -2.3%، مع تراجع أسعار السلع المتداولة والسلع غير المتداولة والسماكين.

وهناك ندرة في المعلومات المستمدة من المسوحات التمثيلية للأسر المعيشية والأيدي العاملة. وقد أثر الفاقد في فرص العمل والدخل على خلفية جائحة فيروس كورونا تأثيراً غير متناسب على العمال الأجانب، الذين غادر بعضهم البلاد، فيما كانت الفرصة أكبر أمام المواطنين للحصول على المساعدة من خلال التوظيف في القطاع العام وغير ذلك من المنافع. ووفق المصرف المركزي الإماراتي، نما التوظيف في القطاع الخاص بنسبة 2% في الربع الأول من 2020 على أساس سنوي، مدفوعاً بزيادة 7.1% في التوظيف في القطاع العقاري وخدمات الأعمال (اللذان يمثلان 7% من إجمالي الأيدي العاملة في القطاع الخاص). وخلال الربع الأول من 2020، كان قطاعا البناء والخدمات يوظفان أكثر من نصف الأيدي العاملة في القطاع الخاص (عند 31.9% و 21.6% على الترتيب)، وفيما نما التوظيف في قطاع الخدمات بنسبة 1.2% على أساس سنوي، انخفض في قطاع البناء بنسبة 3.2%. لكن آثار الجائحة ستظهر بداية من الربع الثاني.

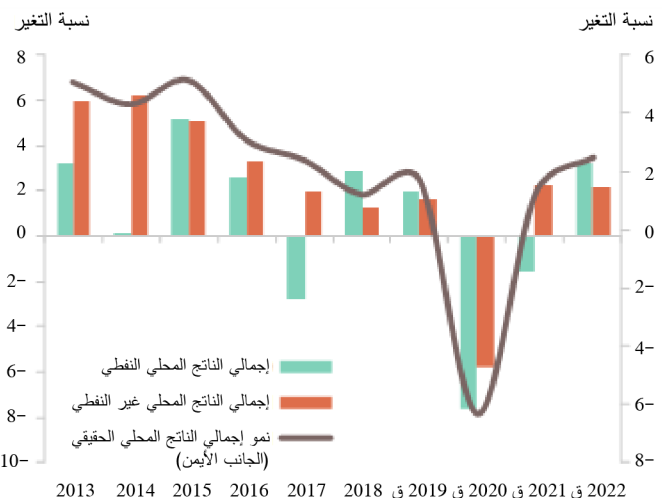
### الشكل 2 الإمارات / مؤشر مديري المشتريات المركب

مؤشر مديري المشتريات المركب: إجمالي الاقتصاد (SA، رقم +50=التوسع)



المصدر: مسح مديري المشتريات الصادر عن شركة ماركيت.

### الشكل 1 الإمارات / معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي



المصدر: السلطات الإماراتية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.

تُتوقع أن ينكمش النمو في 2020 بنسبة 6.3% كنتيجة لتداعيات جائحة فيروس كورونا وتراجع إنتاج النفط بعد إعادة تفعيل اتفاق "أوبك+". أما على المدى المتوسط، واعتماداً على سرعة الانتعاش العالمي، فيُتوقع أن يصل النمو إلى 2.5% بحلول 2022، مدعوماً بخطة التخفيف والتعافي الحكومية، وارتفاع أسعار النفط والطاقة الإنتاجية، وتحسن معنويات مؤسسات الأعمال، وبدفعة من إكسبو 2021 دبي. ويمكن لاتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي أن يوسع الفرص حيث إنه يشمل أيضاً التعاون في المجالين التجاري والتكنولوجي. وسيعود التضخم المتواضع مع انتعاش النمو من المتوقع أن يتسع العجز في الموازنة الموحدة في 2020 مع تأثير الإيرادات سلباً نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات الأخرى على خلفية ضعف النشاط الاقتصادي، وقد أعلنت إمارات عديدة عن تخفيضات في الرسوم مساندة للقطاع الخاص، وهو الإجراء الذي يمثل إحدى الأدوات شبه الضريبية التقديرية القليلة المتاحة. ويزداد الإنفاق للتخفيف من تأثير الجائحة. وسيتم تمويل العجز من خلال الديون الدولية والتمويل المحلي والسحوبات من الثروة السيادية. وعلى الرغم مما يُتوقع من حدوث تحسن بطيء في عجز الموازنة العامة مع انتعاش أسعار النفط وانحسار آثار الجائحة، تتواصل ضغوط الميزانية العمومية في القطاع العام الأوسع نطاقاً. وأدى التركيز المكثف على استدامة ديون الشركات المرتبطة بالحكومة وتعزيز مساهمة هذا الشركات في التنويع الاقتصادي إلى اتخاذ خطوات على طريق دمج الشركات. وتشمل القطاعات البارزة التي تبشر بالتبسيط والتعزيز المتمحورين حول مجالاتها التنافسية الأساسية: قطاع الموانئ (مثلاً: شطب موانئ دبي العالمية من ناسداك دبي ودمج كيانات أبو ظبي الرئيسية في "القابضة" (ADQ)، والقطاع العقاري (نخيل مثلاً)، والقطاع المالي (بما يعكس المجال المتاح لتحقيق الكفاءة بين أكبر البنوك). سيتجه حساب المعاملات الجارية نحو العجز في 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط وتباطؤ التجارة العالمية وتراجع عائدات السياحة، ثم يشهد انتعاشاً متواضعاً، مما يعكس ضيق الاتجاه السعودي لأسعار النفط وارتفاع محتوى الواردات في الإنفاق.

تشكل إعادة تنشيط القطاعات الرئيسية التي تضررت بشدة من الجائحة مع المحافظة على الالتزام بالإنفاق على البنية التحتية التحدي المباشر أمام الإمارات. ومع أن أولوية السياسة المالية العامة هي مساندة النمو على المدى القصير، فلا بد من تحقيق تقدم في تعزيز أطر السياسات المالية والاتساق بين مختلف الإمارات، مع تجنب الإنفاق المسامر لاتجاه الدورة الاقتصادية وتحسين إدارة المخاطر المالية، فضلاً عن الإصلاح الهيكلي لتعزيز إنتاجية الأيدي العاملة. من المخاطر الرئيسية المحدقة بالآفاق المستقبلية عودة ظهور حالات الإصابة بفيروس كورونا وإعادة تطبيق تدابير الاحتواء، بالإضافة إلى مخاطر حدوث مزيد من التقلبات في أسعار النفط. وكانت الشركات المرتبطة بالحكومة في دبي تواجه بالفعل عبء خدمة الديون قبل جائحة فيروس كورونا، ويفترق هذا الآن بالصدمات المناوئة التي أصابت ميزتها النسبية الديناميكية في الخدمات اللوجستية التجارية والطيران والسياحة. وتتطور حالة انعدام اليقين الجيوسياسي الإقليمي مع التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، لكن في الوقت الراهن، ستهيب آثار الجائحة على الآفاق المستقبلية، مما يفسر التركيز على الاختبارات واسعة النطاق وتطوير اللقاحات (بالتعاون مع الصين).

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الرقم 2 الإمارات / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2021 ق	2021 ق	2020 ت	2019	2018	2017	
2.5	1.2	6.3-	1.7	1.2	2.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.2	2.3	4.9-	13.4	6.1	9.4	الاستهلاك الخاص
2.3	2.1	3.2	14.3	5.0-	11.7	الاستهلاك الحكومي
2.1	2.5	4.5-	0.0	3.6	17.3-	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
3.9	3.6	7.3-	2.9-	11.5	2.5-	الصادرات، السلع والخدمات
4.2	2.5	4.5-	3.6	10.9	3.0	الواردات، السلع والخدمات
2.5	1.2	6.3-	1.7	1.2	2.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.1	3.4	5.0-	2.7	5.4	3.3	الزراعة
2.6	0.3	7.2-	2.1	1.8	0.2-	الصناعة
2.3	2.1	5.5-	1.2	0.6	5.0	الخدمات
2.0	1.2	1.6-	1.9-	3.1	2.0	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
4.9	2.9	1.5-	6.5	9.3	7.1	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.7	0.5-	8.0-	1.0-	1.2	1.6-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.